

متطلبات إصدار عملة وطنية فلسطينية كدعامة ضرورية للتنمية الاقتصادية

إعداد:

د. سلمان محمد الديراوي

أستاذ الاقتصاد المساعد جامعة القدس المفتوحة

فلسطين - غزة

الملخص:

هدفت الدراسة للكشف عن متطلبات إصدار عملة وطنية فلسطينية كدعامة ضرورية للتنمية الاقتصادية، حيث تشير أدبيات الفقه الاقتصادي إلى أن نجاح مسيرة البناء والتطوير تتطلب -دائماً- استكمال بناء النظام النقدي والمصرفي على قاعدة صلبة تؤدي إلى إصدار نقد فلسطيني يسهم في بناء قطاعات الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من تشوهات واختلالات؛ نظراً للتبعية الاقتصادية الإسرائيلية، وأيضاً تداول ثلاث عملات رئيسية في الاقتصاد متمثلة في الدينار، والدولار، والشيقل.

وخلصت الدراسة إلى أن غياب العملة الوطنية أثر سلباً على نمو الاقتصاد الفلسطيني بمؤشرات النقدية والمالية والاقتصادية، وأدى إلى فقدان السلطة الوطنية لعائد الإصدار، والذي يقدر بحوالي ١٥٠-٢٠٠ مليون دولار سنوياً.

وتوصي الدراسة ببناء اقتصاد قوي وفعال يسهم في إنجاح إصدار عملة وطنية تستطيع اكتساب الثقة والمصداقية، وأيضاً القدرة على الحفاظ على قيمتها لمواجهة التقلبات، والاختلالات، والصدمات المالية والاقتصادية.

Abstract

The study aimed to detect the requirements of issuing a national Palestinian currency as a pillar necessary for economic development. The literature review of economic jurisprudence indicate that the success of the process of construction and development always requires the completion of the monetary system and banking on a solid base. This leads to issuing Palestinian fund, which contributes to building sectors of the Palestinian economy, which suffers from distortions and troubles due to its dependence on the Israeli economy, and due to dealing with three major currencies represented in the dinar, the dollar and the shekel.

The study found that the absence of the national currency had a negative impact on the growth of the Palestinian economy, in terms of its monetary, financial and economic aspects. This resulted in the Palestinian National Authority's loss of the revenues of issuing currency, which is estimated 150-200 million dollars annually. Therefore, the researcher recommends building a strong and effective economy, which contributes in issuing a national currency that may gain confidence and credibility. This currency also has the ability to maintain its value in the face of fluctuations, imbalances and financial and economic shocks.

مقدمة:

يتميز الاقتصاد الفلسطيني عن اقتصادات الدول الأخرى بخصوصية منفردة من حيث التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي في جميع القطاعات النقدية، والمصرفية، والسيطرة الإسرائيلية على المعابر البحرية، والجوية، والبرية، وإضافة إلى ذلك توقيع اتفاق باريس الاقتصادي عام ١٩٩٤ الذي بموجبه تم إنشاء سلطة النقد الفلسطينية كخطوة أولى لطرح إصدار النقد الفلسطيني، وتم السماح بالتعامل بثلاث عملات رئيسية (الدينار، الدولار، الشقل) في الاقتصاد الوطني.

وتعد السياسة النقدية من أهم وظائف السلطات النقدية، حيث تعمل على تحقيق التوازن والتنمية الاقتصادية الفلسطينية، وبالتالي فإن غياب العملة الوطنية يفقد سلطة النقد القدرة على إدارة دفعة هذه السياسة، وعدم التحكم بعرض النقود لاعتبارها أداة من أدوات السياسة النقدية، إضافة إلى ذلك الخسارة وفقدان ميزة صك العملة وبيع الإصدار الذي يبلغ تقريباً ١٥٠-٢٠٠ مليون سنوياً.

ويعد إصدار عملة وطنية رمزاً سيادياً من الناحية السياسية والاقتصادية. فهناك دول استقلت عن الاتحاد السوفيتي، وأخذت على عاتقها إصدار عملة وطنية، كما أن بعض الدول قامت بإنشاء مجالس نقدية منفصلة عن بنوكها المركزية تكون مهمتها متابعة ومراقبة إصدار النقد.

مشكلة الدراسة:

تقدم هذه الدراسة رؤية جديدة، حيث تبحث في تشخيص وإمكانية إصدار عملة فلسطينية يتم استخدامها كوسيلة نقدية لإعادة هيكلة ومعالجة الاختلالات في قطاعات الاقتصاد الفلسطيني كدعامة ضرورية للانتقال إلى اقتصاد الدولة، والانفصال عن التبعية الاقتصادية الإسرائيلية، والتخلص تدريجياً من اتفاق باريس الاقتصادي.

وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما متطلبات النجاح لإصدار عملة وطنية كدعامة أساسية للتنمية الاقتصادية الفلسطينية؟ وينبثق عن السؤال الرئيس التساؤلات التالية:

- ١- ما مقومات النجاح لإصدار عملة وطنية فلسطينية؟
 - ٢- ما أهمية العملة الوطنية للاقتصاد الفلسطيني في ظل سيناريوهات عرض النقد في فلسطين؟
 - ٣- ما الآثار المترتبة على غياب العملة الوطنية الفلسطينية؟
 - ٤- ما المزايا الاقتصادية لإصدار العملة الوطنية لدى سلطة النقد الفلسطينية؟
 - ٥- ما الخيارات المتاحة للترتيبات النقدية المستقبلية والتصور الممكن لدى سلطة النقد الفلسطينية؟
- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة الحالية في: أنها تبحث في قضية اقتصادية، ألا وهي متطلبات إصدار عملة وطنية كدعامة ضرورية تسهم في النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي ارتفاع متوسط دخل الفرد الذي يعمل على زيادة رفاهية المجتمع.

وأيضاً تكمن أهمية الدراسة في أنها تبحث في عملية الانفصال الاقتصادي التدريجي عن إسرائيل، وتحقيق الاستقرار النقدي، والذي هو مكون رئيسي من مكونات الاستقرار الاقتصادي الفلسطيني، وأيضاً الحد من تأثير تحريك السياسات الخاصة بالعملات الثلاث (الدينار، والدولار، والشيقل)، والذي يلحق الخسائر اليومية بالاقتصاد الفلسطيني.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المزايا الاقتصادية ، وقياسها لإصدار العملة الوطنية، ومعرفة الآثار المترتبة على غياب إصدارها، وأيضاً الظروف المناسبة لإنجاح إصدار عملة وطنية فلسطينية، وسيتم تناول إمكانية توافر الأسس، والإمكانات، والوقت الملائم من خلال التقييم للعلاقات الاقتصادية القائمة ، والواقع المحيط بالاقتصاد الفلسطيني ، والعمل على استشراف المستقبل ومدلولاته الاقتصادية ومساهمته في التنمية الاقتصادية الشاملة ، والتي تستطيع تخلص اقتصادنا من التبعية الاقتصادية الإسرائيلية وصولاً إلى اقتصاد حر و مستقل.

محددات الدراسة:

تعد دراسة إصدار العملة الوطنية الفلسطينية في ظل الظروف التي مرت بها الأراضي الفلسطينية وما تزال من الدراسات الصعبة ؛ لندرة المراجع والدراسات المتخصصة الحديثة التي تتناول هذا الموضوع في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وربما في بعض الحالات لا نبالغ إن قلنا انعدامها ، وتحديدأ مرحلة ما بعد أوسلو ، وأغلب ما كتب في هذا الموضوع هو في مجال الأبحاث المنشورة التي تتناول فقط أجزاء من المنظومة الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني وسياسته الاقتصادية بشكل مبتور وجزئي غالباً ، وتحمل الإصدار وتوقيته من حيث الصبغة السياسية أكثر من الصفة الاقتصادية .

منهجية الدراسة:

قام الباحث بالاستعانة بالمصادر الأولية والثانوية ، وجمع التقارير ، والبيانات ، والمراجع ، والكتب المتعلقة بالدراسة ومواءمتها بما يخدم البحث، واعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وكذلك التحليل الإحصائي الذي يرتبط بموضوع الدراسة، حيث تم الاستعانة بدراسات سابقة حول موضوعات كتبت عن الدراسة، وموضوعات شبيهة لها علاقة في مجال الإصدار النقدي إضافة إلى تقديم عرض للسيناريوهات المقترحة لتقديرات عرض النقد ، وتحليل البدائل والخيارات المتاحة ، وصولاً إلى متطلبات إصدار العملة الوطنية كدعامة ضرورية في التنمية الاقتصادية.

وتم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور، بالإضافة إلى النتائج والتوصيات، حيث تناول المحور الأول: مقومات النجاح لإصدار عملة وطنية فلسطينية، أما المحور الثاني: فتحدث عن أهمية العملة الوطنية للاقتصاد الفلسطيني في ظل سيناريوهات عرض النقد في فلسطين، أما المحور الثالث: فتطرق إلى الآثار المترتبة على غياب العملة الفلسطينية، وجاء المحور الرابع بعنوان: المزايا الاقتصادية لإصدار العملة الوطنية لدى سلطة النقد الفلسطينية أما المحور الخامس فتناول عرض الخيارات المتاحة للترتيبات النقدية المستقبلية والتصور الممكن لدى سلطة النقد الفلسطينية .

الدراسات السابقة:

١- محمد عطا الله (٢٠١٤)، "استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية":

تناولت الدراسة استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية، حيث يمثل ذلك رمزاً للسيادة الوطنية والاستقلال، كما أن موضوع إصدار العملة الوطنية يحتل أهمية خاصة لدى سلطة النقد من خلال أنها تؤدي إلى التوازن الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات في هياكل القطاعات الاقتصادية والمالية، وتطوير السياسة النقدية التي تسهم في الاستغناء عن العملات المتداولة.

وتوصلت الدراسة إلى توفير الوضع السياسي والاقتصادي الذي يمثل البيئة التي ستصدر فيها العملة الوطنية، وأيضاً توفير الظروف التي تؤدي إلى جذب الاستثمار لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وأوصت الدراسة بأن الجهة المخولة بإصدار العملة هي سلطة النقد، وأن تختار الوقت المناسب للإصدار والحفاظ على قيمتها.

٢- مقداد، سامي (٢٠١٣)، "الآثار الاقتصادية لغياب العملة الفلسطينية ومقومات إصدارها":

تبرز أهمية هذه الدراسة كونها تعالج مشكلة أساسية للاقتصاد الفلسطيني، وهي إمكانية إصدار عملة وطنية تدعم النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

وتوصلت الدراسة إلى أن غياب العملة الوطنية قد أثر سلباً على الاقتصاد الفلسطيني بمؤشرات مختلفة، كما يؤدي إلى فقدان عائد الإصدار، وأوصت الدراسة: إيجاد التوقيت المناسب لإصدار العملة، والحفاظ على تميمتها، وبناء اقتصاد قوي وفعال قادر على التغلب على الصدمات، ومواجهة الاختلالات في الاقتصاد الفلسطيني.

٣- دراسة عوض، عزمي (٢٠١١)، "آفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني":

استعرضت الدراسة أهمية إصدار عملة وطنية لما تحققه من مكاسب اقتصادية، وفي مقدمتها تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية الاقتصادية والإسرائيلية، وبالتالي تحسين معدل الدخل والاستثمار، والاستقرار في الأسعار، والسعي من خلال تبني سياسات اقتصادية كلية وجزئية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة إلى أن عملية الإصدار سوف تواجه الكثير من الأخطار، والمخاطر والمشاكل، ومنها عدم توفر الظروف السياسية، واتفاقية باريس الاقتصادية، وبالتالي فالطريق ليست ودية، ولا بد النظر للعملة بأن وظيفتها وسيط للتبادل، ووسيلة لتسوية المدفوعات، ومخزن للقيم.

وتوصلت الدراسة إلى أن السلطة الفلسطينية تمتلك مقومات إنشاء مجلس نقد فلسطيني لصغر حجمها، واتباعها لسياسة الانفتاح الاقتصادي، سيما وأن سياسة مجلس النقد تتناسب مع سياسة الدول الاقتصادية النامية التي تمتاز بصغر حجمها وتنوع وحرية حركة عملاتها.

٣- ليد، عماد، (٢٠٠٥) "مقومات ومحاذير إصدار النقد الفلسطيني":

تناولت الدراسة نبذة تاريخية حول النقود في فلسطين منذ الكنعانيين وحتى وقتنا الحاضر، وبشكل مختصر تحدثت الدراسة عن أهمية إصدار النقد الفلسطيني، باعتباره رمزاً من رموز السيادة الوطنية، بالإضافة إلى محاذير إصدار النقد المتمثلة في فقدان الثقة بالعملة الفلسطينية عبر وقوع السلطة في فخ الإغراء المتمثل في طبع المزيد من النقود لمواجهة النفقات المتزايدة، أملاً في تحقيق إيرادات من ريع الإصدار والتضخم.

وأوضحت الدراسة أن قرار إصدار العملة الوطنية يجب أن يتسم بالدراسة المعمقة، والتريث والموضوعية؛ نظراً للظروف والمحددات التي نعيشها، خاصة وأن النقد المنوي إصداره يجب أن يتمتع بالثقة والمصداقية من خلال المحافظة على قيمته واستقراره.

٤- اشتبه محمد "محرر" (٢٠٠٣) "الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية": تناولت الدراسة موضوعات عدة، منها واقع الجهاز المالي والمصرفي في فلسطين منذ إنشاء سلطة النقد الفلسطينية ولغاية عام ١٩٩٨م، والترتيبات النقدية، ونظام المدفوعات في فلسطين منذ إصدار الجنيه الفلسطيني، اتباعاً لاتفاقية باريس، وتداول الشيقل الإسرائيلي، والدينار الأردني، وأثرهما على الاقتصاد الفلسطيني.

وأوصت الدراسة بأن فلسطين كانت وما زالت تعاني من أضرار غياب إصدار العملة الوطنية المستقلة، وارتفاع مخاطر استخدام العملات الأجنبية المتداولة، وأن السلطة لها الحق بالمطالبة بقيمة الخسائر الناتجة عن ذلك، إلا أن الدراسة لم توضح أي تقديرات لهذه الخسائر.

وأوصت الدراسة بعدم إصدار عملة وطنية تحت ترتيبات سلطة نقدية ضعيفة كحل لأي مشكلة، وربما يكون ذلك أكثر خطراً من استخدام العملات الأجنبية. وقد يكون استخدام عملة أجنبية عالمية في التداول يصدرها بنك مركزي عريق ومتمرس في تنفيذ سياسات نقدية واضحة وفعالة، لربما يعطي نتائج أفضل بكثير من إصدار عملة وطنية ضعيفة.

٥- نصر الله، عبد الفتاح (٢٠٠٠) "إصدار العملة الفلسطينية - الواقع والآفاق":

تعرضت الدراسة للتطورات النقدية في فلسطين منذ بداية الانتداب البريطاني وحتى نهاية العقد الماضي. وقدرت الدراسة قيمة عرض النقد (M1) لعام ١٩٩٨م بحوالي ١٥٢٥ مليون دولار، فيما قدرت قيمة عرض النقد (M2) بحوالي ٣٢٥٣,٧ مليون دولار. ومن وجهة أخرى بينت الدراسة بأن الاقتصاد الفلسطيني يتعرض لخسائر مباشرة نتيجة استخدام عملات أجنبية.

وأوصت الدراسة بأن الاقتصاد الفلسطيني على الرغم من تحسن أدائه خلال أواخر التسعينيات، وتحقيق العديد من الإنجازات، فإنه كان يواجه صعوبات تتمثل في التقيّد باتفاقية باريس الاقتصادية، والتبعية الاقتصادية لإسرائيل، والنشوء البنوي للاقتصاد الفلسطيني.

٦- دراسة (Arnon and Spivak, 1996):

تحدثت الدراسة عن إصدار العملة الفلسطينية، حيث قاما بتقدير الطلب على هذه العملة، وتقدير ضريبة السينوريج المتحققة (الضريبة السيادية) وتوقعا تحقيق عوائد مرتفعة خلال الخمس سنوات الأولى من تاريخ الإصدار تقدر بأكثر من ٢٢% من الدخل القومي، وفي حدود ١,٢% سنوياً على المدى الطويل، وذلك بافتراض أن مضاعف ١,٥ سنوياً.

وتوصلت الدراسة إلى أن إصدار العملة الفلسطينية في ظل نظام مجلس النقد أفضل للحفاظ على سعر الصرف والأسعار المحلية، وإلا يمكن حدوث تضخم وارتفاع في الأسعار نتيجة الإفراط في طباعة النقود كما حصل في إسرائيل.

٧- دراسة: (Axiltod, Stephen H. 1999): Financial Systems,

Regulation, and Monetary Policy Application in Palestine,

Cairo, October 1999

هدفت الدراسة إلى التعرف على التجارب الحالية في بعض البلدان والدول قبل الخوض في الإجراءات المحددة والمتعلقة بتطوير النظام المالي في فلسطين، حيث أدت الأنظمة المالية المضطربة فيها بعض الأحيان إلى إعاقة وتشويه السياسة النقدية والمالية.

وأظهرت الدراسة أنه يجب التركيز أولاً على العلاقة الثنائية بين سلامة النظام المالي وفعالية السياسة النقدية، ولا ينحصر دور النظام المالي السليم في كونه يسمح للسياسة النقدية القيام بمهامها بشكل سهل، ولكن أيضاً بشكل متبادل.

وتوصلت الدراسة على أنه يجب أن ينشأ النظام المالي في بيئة منظمة ومدارة بطريقة مدروسة، بحيث يمكن المشاركين في السوق على اكتساب التدريب والمهارات المناسبة في الوقت المناسب. وضرورة عمل توازن بين الأسواق المصرفية والأسواق المفتوحة (أدوات السوق النقدي، السندات، الأسهم).

٨- دراسة : (Sloman , Robert: Anew Central Bank in the International Monetary System, conference of The features of the Palestinian monetary system , Cairo, October 1999)

أكدت الدراسة على أهمية استقلالية البنك المركزي حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، وعلى السلطات النقدية أن تختار سياسة سعر الصرف المناسبة لها، سواء كانت سياسة سعر صرف مرنة أو ثابتة. وأن سعر الصرف الثابت يتميز بالمحافظة على معدل تضخم منخفض، كما يجب تجنب معدلات سعر الصرف المقومة بأكثر من قيمته الحقيقية، وأن يكون عجز الحساب الجاري غير قابل للاستثمار وكمية كافية من الاحتياطات الرسمية.

وبينت الدراسة بأن على البنك المركزي أن يختار سياسة سعر الصرف والعملية الرئيسية للاحتياطات الرسمية ن حيث أنه من المتوقع عند قيام دولة فلسطين أن تكون عضواً في المؤسسات المالية الدولية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن المتوقع أن تستفيد من هذه المؤسسات وخصوصاً فيما يتعلق بالقروض التي تستخدم في التنمية الاقتصادية.

٩- دراسة: Enrique Co, and Anne -Marie Gulde : Monetary and Exchange Affairs Department International Monetary Fund, conference of The features of the Palestinian monetary system, Cairo, October 1999

تناولت الدراسة وجهة للنظر الفنية للمسائل الرئيسية التي يجب أن تأخذها السلطة النقدية بعين الاعتبار، والدعم اللوجستي التي يجب أنت تترافق الفترة التي خلالها طرح العملة الجديدة، وأن إصدار العملة يجب أن تمثل تحسين على الوضع الحالي في فلسطين، والفوائد الإضافية لإصدار العملة هو السينيوريج.

ولكي يتم تعظيم الفوائد بإصدار العملة الفلسطينية، فمن الضروري أن يتم ضمان الثقة بالعملية الجديدة والحفاظ على درجة عالية من الشفافية. فإذا فقدت الثقة بالعملية الجديدة سوف يكون من الصعب اعاتها. إن الثقة في العملة تعتمد

على الثقة في الاقتصاد المصدر للعملة، وأن مجالس النقد تتطلب أن تكون القاعدة النقدية للدولة مغطاة ١٠٠% من الاحتياطات الأجنبية، وعلى الرغم من ذلك فإن الاحتياطات المالية في مجالس النقد عادة تغطي بأقل من نصف النقد بالمعنى الواسع مثل M2.

وأوضحت الدراسة على أن أكثر القرارات أهمية لمجلس النقد هي اختيار العملة الاحتياطية وسعر الصرف. فسمعة وقوة العملة الاحتياطية في أسواق الصرف الأجنبي يجب أن تكون كافية لإعطاء الثقة لمجالس صاحبة العملة.

التعليق على الدراسات السابقة:

تطرقت الدراسات السابقة إلى محددات وأفاق إصدار العملة، وأيضاً إلى متطلبات وحوافز وأهمية الإصدار، وبينت الدراسات -أيضاً- محاذير ومخاطر استخدام العملات البديلة (الدينار، والدولار، والشيقل) وعيوب اتفاقية باريس الاقتصادية، وخاصة ما يتعلق بإنشاء سلطة النقد الفلسطينية. وتوصلت الدراسات إلى ضرورة إصدار عملة وطنية تشرف عليها سلطة النقد الفلسطينية مع اختيار الوقت الملائم لذلك، مع الحفاظ على قيمتها، والاستفادة من عائد الإصدار.

لذلك فإن هذه الدراسة جاءت متميزة عن غيرها بأنها تناولت إصدار العملة، وربطها بالتنمية الاقتصادية، ومدى تأثيرها على قطاعات الاقتصاد الفلسطيني والسياسة النقدية المتبعة.

أولاً: مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني

١- القوى العاملة: (١)

بلغت القوى العاملة حوالي ٩١٥ ألف فرد عام ٢٠١٣، ووصل عدد العاملين إلى ٧١١ ألف فرد، منهم ٦٠٠ ألف يعملون في الاقتصاد الفلسطيني، ١١١ ألف يعملون في إسرائيل.

لقد استمر حجم العمالة داخل إسرائيل بالتراجع؛ نظراً للإغلاقات المتكررة من قبل إسرائيل وخاصة إغلاق قطاع غزة، كما أن تعامل العمال بالشغل أثّر سلباً على حياة المواطنين، حيث إن مجمل المعاملات اليومية جزء منها بالدينار، وجزء آخر بالدولار، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة يومية نتيجة تبديل هذه العملات الثلاث، مما أثر سلباً على معدلات البطالة.

٢- البطالة: (٢)

بدأت العمالة الفلسطينية بالانخفاض داخل إسرائيل منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها، مما أدى إلى تزايد معدلات البطالة، حيث ارتفعت من ١٣% قبل عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥% عام ٢٠٠٣، وبدأت بالارتفاع حتى وصلت في المحافظات الشمالية إلى ما يزيد عن ٢٠%، وفي المحافظات الجنوبية إلى ٣٥% حتى عام ٢٠١٣.

٣- الأسعار والتضخم: (٣)

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٥، بنسبة ٩,٧% وهذا عائد إلى انخفاض قيمة الشيكل الإسرائيلي، ويتزامن هذا الانخفاض مع ارتفاع معدل التضخم الشهري في إسرائيل، وفي عام ٢٠١٠ ارتفعت القوى الشرائية للأجور والمدخرات بنسبة ٨% - ٨,٥%.

وفي عام ٢٠١٣ زاد ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك؛ نظراً لزيادة التضخم، وبسبب ارتفاع كل من الدولار الأمريكي والدينار الأردني، علماً بأن التعامل بهذه العملات كأصول عالية حافظة لقيمة المدخرات.

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير مسموح القوى العاملة، رام الله، ٢٠١٤، ص ١٥.

(٢) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، معدلات البطالة في فلسطين، رام الله، ٢٠١٤، ص ٤٥.

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، القدس، عام ٢٠١٤، ص ٢١.

٤- مؤشرات الناتج المحلي والإجمالي والإنفاق: (٤)

يقيس الدخل القومي الإجمالي دخل الفلسطينيين في الاقتصاد الوطني كافة والمتحقق نتيجة مشاركتهم بعمل إنتاجي، أو امتلاكهم لأصول مالية، والتي كانت أعلى من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للعوائد المتحققة.

وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في المحافظات الشمالية من ٣,٣٥٧ مليون عام ٢٠٠٦ إلى ٩,٣٨٣ مليون عام ٢٠١٣، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي في المحافظات الجنوبية من ١,٥٥٢ مليون دولار عام ٢٠٠٦ إلى ٣,٠٩٢ مليون دولار عام ٢٠١٣. أما إجمالي الناتج الإجمالي فقط بلغ ١٢,٤٧٦ مليون دولار عام ٢٠١٣. (٥)

يتضح من خلال التحليل السابق أن الناتج القومي الإجمالي في المحافظات الشمالية ارتفع بنسبة أكبر من المحافظات الجنوبية، وهذا يدل على أن نسبة دخل العمالة والعائدات الخارجية في المحافظات الشمالية أكبر منها في المحافظات الجنوبية.

٥- مستويات المعيشة: (٦)

بلغ معدل إنفاق الفرد في الأراضي الفلسطينية لعام ٢٠١٣ حوالي ١٦٠٥ دولار، وبلغ معدل الإنفاق في المحافظات الشمالية أعلى من المحافظات الجنوبية بحوالي ٤٤%، وبلغت نسبة الأسر التي تحت خط الفقر في الأراضي الفلسطينية ٢٣% وتتوزع نسبة الأسر التي تحت خط الفقر بنسبة ٤٧% و ١٣% في المحافظات الشمالية والجنوبية على التوالي عام ٢٠١٣.

وفي المقابل تبين أن صافي الصادرات الفلسطينية حقق عجزاً بنسبة ٦٠% من G.D.P لعام ٢٠١٣، نتيجة لتغطية النفقات الإجمالية والمتوزعة ما بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة ٩٧% والإنفاق الاستهلاكي العام بنسبة ٢٣%، والإنفاق الاستثماري بنسبة ٣٧%.

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية السنوية بالأسعار الثابتة، رام الله، ٢٠١٣.
 (٥) <http://www.pcbs.gov.ps/portals/-Rainbow/Documents/a-naexprr-1994-2013.html>
 (٦) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، المراقب الاقتصادي، رام الله، العدد ٤٨، عام ٢٠١٤، ص ١٢.

ثانياً: أهم سمات الاقتصاد الفلسطيني الحالي: (٧)

- ١-تزايد التفاوت بين نمو الناتج ونمو الاستهلاك، واستمرار الاعتماد على الخارج في تمويل الإنفاق الاستهلاكي.
 - ٢-في ظل غياب العملة الوطنية الفلسطينية تعد السياسة المالية المتمثلة في سلطة النقد الفلسطينية الأداة الرئيسة لإدارة الاقتصاد الكلي، ووجود عملة فلسطينية سيؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي، وبالتالي زيادة دخل الفرد، وزيادة الرفاهية.
 - ٣-تعمق حالة التجزئة بين المحافظات الشمالية والجنوبية أدى إلى التباين في مستويات دخل الفرد، والناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق بالزيادة لمصلحة المحافظات الشمالية.
 - ٤-ساهمت التبعية الاقتصادية الفلسطينية إلى إسرائيل بفرضها الحصار والإغلاقات إلى تبعية التجارة الخارجية الفلسطينية بنسبة تزيد عن ٨٠% من الصادرات والواردات، وأدى ذلك إلى تحويل السوق الفلسطيني إلى سوق استهلاكي للسلع الإسرائيلية.
 - ٥-تشابه معدلات التضخم في كل من فلسطين وإسرائيل، الأمر الذي يدل على درجة الارتباط المرتفعة بين الاقتصادين.
 - ٦-أدى الاعتماد الكلي على الاقتصاد الإسرائيلي في استيعاب العمالة الفلسطينية إلى تفاقم أزمة البطالة، وتزايد نسبتها إلى أن وصلت إلى ٣٢% بسبب الإغلاقات الإسرائيلية المتكررة، ومنع عمال قطاع غزة من العمل داخل الخط الأخضر.
- للإجابة عن السؤال الفرعي الأول والذي ينص على: ما مقومات النجاح لإصدار عملة وطنية فلسطينية؟

(٧) صبيح ماجد، الاقتصاد الفلسطيني، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، عام ٢٠١٠، ص ٩٠.

متطلبات إصدار العملة الفلسطينية

١- وجود اقتصاد قومي قادر على دعم العملة الوطنية: (٨)

تتأثر العملة الوطنية بتغيرات الاقتصاد القومي ضمن إمكانياته وتحولاته المختلفة، حيث إن متانة الاقتصاد وقوته من قوة العملة، وقوة العملة من قوة سعر الفائدة، وقوة سعر الفائدة من قوة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية. (٩)

٢- وجود احتياطي كبير من العملة الخضراء لتغطية العملة الفلسطينية: (١٠)

على الرغم من ضرورة متانة الاقتصاد وقوته كظهير ل طرح العملة الفلسطينية ، وكسند أساسي لها ، فإننا نعتقد بأن أهمية الغطاء القانوني للإصدار الكامل كمتطلب أساسي في تحقيق إدارة نقدية حكيمة ، وتكييف الإصدار النقدي حسبما تقتضي وتتطلب المصلحة العامة للاقتصاد الوطني وحاجته الأساسية بدلاً من ترك الأمر لأي سلطة دون قيود أو اهتمام بالحاجة الفعلية للإصدار النقدي ، وبالتالي ضمان زيادة العرض النقدي وفق متطلبات الاقتصاد الوطني ، ومواجهة الأخطار غير المتوقعة التي من شأنها تدمير النظام النقدي الفلسطيني ، وزعزعة الثقة فيه ، الأمر الذي سيؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني.

٣- توازن الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية: (١١)

تعد الموازنة العامة مرآة لجميع النشاطات الحكومية الملقاة على عاتق السلطة التنفيذية (الدولة) وتمثل برنامج الحكومة المالي، وتشمل النفقات العامة والإيرادات العامة، حيث إن التغيير في المركز المالي الحكومي بالفائض، أو العجز يؤثر سلباً على أداء السلطة التنفيذية ونشاطها العملي بالإضافة إلى نظرة المجتمع لها، لما لذلك من أهمية كبيرة بالنسبة لاستقرار سعر صرف العملة المحلية. (١٢)

(٨) الحاج طارق، القيمة الاقتصادية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، الأردن، عام ٢٠١١، ص ٧٨.
Hanke, Steve H. and Kurt, Schule. (1991): Currency Board for Developing Countries: A Handbook : an International Center Economic Growth Publication , ICS PRESS, San Francisco , CA. 1994.

(٩) عاشور يوسف، إدارة المصارف، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، الأردن، عام ٢٠٠٨، ص ٢٥٠.

(١٠) سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، مصدر سبق ذكره، رام الله، ص ٩.
Stephen H. (1999): Financial Systems , Regulation , and Monetry Policy Axilod Application in Palestine , Cairo , October 1999.

٤- وجود جهاز مصرفي قوي وسليم: (١٣)

تتركز مهمة السلطة التنفيذية ممثلة بمجلس النقد الفلسطيني وذلك بالالتزام بالمعايير والتعليمات المصرفية، وذلك لضمان تحقيق السلامة المصرفية والاستقرار النقدي، مما يولد الثقة والاعتزاز في الجهاز المصرفي، وبالتالي الحد من تعثر أحد المصارف الذي سيؤثر سلباً على الطلب على النقد المحلي نتيجة لفقدان الثقة، وتهافت البنوك على التخلص من العملة المحلية، وإحلال بدلاً منها نقداً أكثر أماناً. ولتحقيق فعالية في الرقابة يجب على البنوك الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، وكذلك الالتزام بالأسس المصرفية المعروفة باسم اتفاقيات بازل والمعرفة بـ CAMEL (رأس المال، الأصول، الإدارة، الدخل، السيولة) من هنا نلاحظ أن الجهاز المصرفي لم يصل لمستوى الوعي المالي، وبالتالي يجب التركيز على تطويره وتنميته من خلال المسؤولية، وتعزيز الرقابة للوصول لدفع العجلة التنموية للإصدار

٥- وجود سوق مالي متطور: (١٤)

يُعد تطوير السوق المالي من المرتكزات المهمة لإعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني، وتحديد الإصدار النقدي، وبالتالي التحول نحو اعتماد آلية السوق، ومن ثم تثبيت دور القطاع الخاص في البناء الاقتصادي للنمو والتنمية الاقتصادية.

٦- ضرورة التنسيق ما بين السلطة النقدية والسلطة المالية: (١٥)

من المعلوم أن السياسة النقدية والسياسة المالية بجميع أدواتها هما أركان السياسة الاقتصادية للدولة، وذلك في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية حسب الأولويات المقترحة من قبل الحكومة، مثل الاستقرار النقدي، ومكافحة التضخم، ومكافحة البطالة، والحد من العجز في ميزان المدفوعات، ومن أجل المحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي لا بد من انتهاز سياسة مالية ونقدية متزنة، تعمل

(١٣) عوض عزمي، أفاق ومحددات إصدار عملة وطنية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(١٤) جبر هشام، إدارة المصارف، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، عام ٢٠٠٨، ص ٢٧٢.

(١٥) البجبي حسين وآخرون، تحليل وتقييم المشاريع، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، عام ٢٠١٤، ص ٢٧١.

بتتسيق مشترك ضمن الأدوات المتاحة لكليهما لتحقيق الأهداف المنشودة، وعدم تضارب وتعارض عمل السياستين.

للإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني والذي ينص على: ما أهمية العملة الوطنية للاقتصاد الفلسطيني في ظل سيناريوهات عرض النقد في فلسطين؟

سيناريوهات عرض النقد في فلسطين:

يُعد تقدير عرض النقد في فلسطين من الأمور المعقدة ؛ نظراً لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، وندرة توفر بيانات إحصائية سابقة حول عرض النقد يمكن الاستناد إليها أو الاسترشاد بها ، الأمر الذي يزيد من صعوبة عملية التقدير ، ويتكون عرض النقد بالمفهوم الضيق من الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي Demand Deposit (DD) والنقد المتداول خارج المصرفي (لدى الجمهور) Currency in circulation (CC) ، نظراً لعدم توفر بيانات حول عرض النقد في فلسطين ، باستثناء تلك المتعلقة بالودائع الجارية (DD) التي تشكل جزءاً من عرض النقد ، في حين أن الجزء الآخر المتعلق بالنقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (CC) لا تتوفر عنه أية بيانات فعلية ، فإن أنسب طريقة لتقدير كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (لدى الجمهور) تكون من خلال إجراء مسح ميداني (Survey) فعلى (١٦).

وحيث إن الطريقة المباشرة لتقدير كمية النقد المتداول (CC) المتمثل في المسح الميداني غير متاح في الوقت الراهن؛ لما تحتاج إليه من مجهود، وطاقت من التخصصين، وتكلفة مرتفعة، فقد تم الاستعاضة عنه بطريقة غير مباشرة في عملية التقدير، وتتمثل هذه الطريقة في محاولة تقدير كمية النقد المتداول في فلسطين بكمية النقد المتداول في الأردن استناداً إلى درجة التشابه مع الأردن في خصائصه الاقتصادية والاجتماعية مع الوضع الفلسطيني (١٧)، وعليه فإن ما يمكن عمله هو تقدير عرض النقد في فلسطين وفقاً للسيناريوهات التالية:

(١٦) , (Kopche , Richard W.(1999) :Currency Boards "Once and Future Monetary Regimes " , conference of The features of the Palestinian monetary system , Cairo, October 1999.

(١٧) سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، عام ٢٠١٣ ، ص ٦.

السيناريو الأول:

لإيجاد كمية النقد المتداول في فلسطين وبالتالي تقدير عرض النقد سواء
نقوم باستخدام نسبة النقد المتداول إلى الودائع تحت الطلب في الأردن مقومة
بالدولار، وضرب الناتج في الودائع الجارية في فلسطين وفقاً للمعادلة التالية:

$$CC_{pal} = DD_{pal} * ((CC/DD))_{Jor}$$

حيث إن: CC ((Currency in Circulation) pal = كمية النقد المتداول في
فلسطين خارج الجهاز المصرفي

DD (Demand Deposit) pal = كمية الودائع الجارية في فلسطين بجميع
العملات مقومة بالدولار الأمريكي.

= نسبة النقد المتداول / الودائع الجارية في الأردن $((CC/DD))_{Jor}$

جدول رقم (١)

الودائع تحت الطلب وتقديرات عرض النقد باستخدام نسبة النقد المتداول

(مليون دولار) :

السنة	الودائع الجارية في فلسطين بالدولار DD	تقديرات النقد المتداول في فلسطين بالدولار CC	تقديرات عرض النقد في فلسطين Mi	النقد المتداول في الأردن CC	الودائع الجارية في الأردن DD	نسبة النقد المتداول / الودائع في الأردن CC/DD
2009	2139	1705	3844	2367	3434	0,797
2010	2403	1882	5414	3895	5627	0,783
2011	2792	1462	4254	4101	5701	0,523
2012	3803	2650	6453	5804	6155	0,696
2013	3138	2708	5846	5826	6801	0,860

المصدر: تجميع الباحث من سلسلة تقارير سلطة النقد الفلسطينية، وتقارير البنك المركزي الأردني السنوية من عام 2009 إلى عام 2013.

ويظهر من بيانات الجدول رقم (١) النتائج الرئيسية لكمية النقد المتداول المقدر خارج الجهاز المصرفي، وبالتالي تقديرات عرض النقد استناداً إلى السيناريو الأول:

$$CC\ pal = DD\ pal * ((CC/DD))\ Jor$$

$$M1\ pal = CC\ pal + DD\ pal$$

وعليه فقد بلغت نسبة النقد المتداول إلى الودائع الجارية في الأردن عام ٢٠١٣ حوالي 0,860، وبتطبيق هذه النسبة على فلسطين للعام ٢٠١٣، فإن كمية عرض النقد (M1) تساوي النقد المتداول مضافاً إليه الودائع الجارية. النقد المتداول = CC = الودائع الجارية في فلسطين * نسبة النقد المتداول إلى الودائع الجارية في الأردن.

عرض النقد M1 = النقد المتداول CC + الودائع تحت الطلب DD

$$\text{النقد المتداول CC} = 3138 = DD\ pal * ((0,860))\ CC/DD\ jor = 2708$$

مليون دولار

وعليه فإن تقدير عرض النقد M1 في فلسطين = 3138 + 2708 = 5846 مليون دولار

السيناريو الثاني:

لإيجاد كمية النقد المتداول في فلسطين وبالتالي تقدير عرض النقد سوف نقوم باستخدام نسبة النقد المتداول (CC) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الأردن مقوم بالدولار، وضرب الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين:

$$CC\ pal = GDP\ pal * ((CC/GDP))\ Jor$$

$$GDP\ pal = \text{الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين}$$

$$CC\ pal = \text{كمية النقد المتداول في فلسطين خارج الجهاز المصرفي.}$$

$((CC/GDP))\ Jor = \text{نسبة النقد المتداول / الناتج المحلي الإجمالي في الأردن مقوم بالدولار.}$

جدول رقم (٢)

تقديرات عرض النقد باستخدام نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي الإجمالي
(مليون دولار)

السنة	الودائع في فلسطين DD	تقديرات عرض النقد المتداول في فلسطين CC	تقديرات عرض النقد في فلسطين MI	النقد المتداول في الأردن CC	الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين G.D.P	الناتج المحلي الإجمالي في الأردن في G.D.P	نسبة النقد المتداول / الناتج المحلي الأردني
٢٠٠٩	٢١٣٩	٩١٧	٣٠٥٦	٣٨٢٧	٦١١٧	٢٥٤٥٠	0,150
٢٠١٠	٢٣٠٢	٩١٥	٣٢١٧	٣٧٧٥	٦١٢٨	٢٦٥٥٠	0,140
٢٠١١	٢٧٨٨	٩٨٧	٣٧٧٥	٤١٠٠	٧٢٢٣	٢٧٦٥٠	0,150
٢٠١٢	٣٧٠٢	١٠٦٠	٤٧٦٢	٤٧٠٤	٧٨٤٥	٢٩٧٧٢	0,160
٢٠١٣	٤١٢٥	١١٨٠	٥٣٠٥	٤٩٩٠	٨٢١٠	٣٠١٢٥	0,170

المصدر: تجميع الباحث من سلسلة نشرات البنك المركزي الأردني، وتقارير سلطة النقد الفلسطينية السنوية من عام 2009 إلى عام ٢٠١٣.

يظهر من بيانات الجدول رقم (٢) النتائج الرئيسية لكمية النقد المتداول المقدر خارج الجهاز المصرفي، وبالتالي تقديرات عرض النقد في فلسطين استناداً إلى السيناريو الثاني:

$$CC \text{ pal} = GDP \text{ pal} * ((CC/GDP) \text{ Jor})$$

$$M1 \text{ pal} = CC \text{ pal} + DD \text{ pal}$$

وعليه فقد بلغت نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي في الأردن في العام ٢٠١٣ حوالي 0,170، وبتطبيق هذه النسبة على فلسطين للعام ٢٠١٣ فإن كمية عرض النقد (M1) تساوي النقد المتداول مضافاً إليه الودائع الجارية. النقد المتداول CC = الناتج المحلي في فلسطين * نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي في الأردن.

$$\text{عرض النقد M1} = \text{النقد المتداول CC} + \text{الودائع تحت الطلب DD}$$

النقد المتداول $pal = CC = GDP (8210) * Jor (0,170) / CC = 1180$ مليون دولار.

وعليه فإن تقديرات عرض النقد M1 في فلسطين $= 1180 + 4125 = 5305$ مليون دولار.

السيناريو الثالث:

أوصت إحدى الدراسات التي أجريت سابقاً (البنك المركزي المصري) بأن تقدير كمية النقد المتداول لدى المواطنين خارج الجهاز المصرفي (CC) بنسبة ١٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ارتكز في هذا التقدير على متوسط نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية المجاورة والمتقاربة في الظروف وأنماط النشاط الاقتصادي، حيث وجد أن متوسط نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول المجاورة يعادل حوالي ١٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يضاف حوالي ١٠% من القيمة المقدرة كاحتياطي استراتيجي.

وحيث إن هذه الطريقة في التقدير لها إطار علمي يمكن الاستناد والرجوع إليها في التوثيق، فسيتم البناء عليها في تقدير كمية النقد المتداول، ومن ثم عرض النقد في فلسطين، وذلك على النحو التالي: (١٨)

(١٨) إسماعيل، حسن محمد، محندات إصدار عملة وطنية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر ملامح من النتائج النقدي الفلسطيني، القاهرة-١٩٩٩.

جدول رقم (٣)

تقديرات عرض النقد (M1) في فلسطين استناداً متوسط نسبة ١٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي مضافاً إليه ١٠% كاحتياطي استراتيجي (بالمليون دولار)

السنة	الودائع الجارية في فلسطين DD	الناتج المحلي الإجمالي G.DP	الاحتياطي الاستراتيجي +١٠% احتياطي استراتيجي	عرض النقد MI
2009	2139	6117	1376	3515
2010	2403	6128	1455	3858
2011	2792	7223	1625	4417
2012	3803	7845	1766	5569
2013	3138	8210	1862	5000

المصدر: تجميع الباحث من سلسلة تقارير سلطة النقد الفلسطينية، وتقارير دائرة الأبحاث والسياسات النقدية السنوية من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣.

يشرح الجدول رقم (٣) تقديرات عرض النقد في فلسطين ونسبة الناتج المحلي الإجمالي مضافاً إليه الاحتياطي الاستراتيجي. وتطبيق هذه النسبة على فلسطين للعام ٢٠٠٩ فإن قيمة عرض النقد (M1) تساوي النقد المتداول مضافاً إليه الودائع الجارية. $\text{النقد المتداول CC} = \text{الناتج المحلي في فلسطين} * (٢٢,٥\%)$ عرض النقد $M1 = \text{النقد المتداول CC} + \text{الودائع تحت الطلب DD}$ لعام ٢٠١٣ $\text{النقد المتداول CC} = \text{GDP} * (٢٢,٥\%) = ١٨٦٢ = ١٨٦٢ + ٣١٣٨ = ٥٠٠٠$ وعليه فإن تقديرات عرض النقد M1 في فلسطين يساوي مليون دولار عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٤)

جدول تجميعي لمقارنة نتائج التقديرات لعرض النقد (Mi) في فلسطين: (مليون

دولار)

السنة	عرض النقد في فلسطين استناداً إلى السيناريو الأول CC/DD	عرض النقد في فلسطين استناداً إلى السيناريو الثاني CC/DD	عرض النقد في فلسطين استناداً إلى السيناريو الثالث G.D.P22.5%
٢٠١٣	5846	5305	5000

المصدر: تجميع البيانات في الجدول رقم (٤) من الجداول السابقة رقم (١)، (٢)، (٣).

ويظهر من بيانات الجدول رقم (٤) مقارنة النتائج الرئيسية لكمية عرض

النقد المقدر في فلسطين استناداً إلى السيناريوهات الثلاثة:

١- تقديرات عرض النقد استناداً إلى مؤشر (النقد المتداول / الناتج المحلي الإجمالي) في الأردن:

$$GDP\ pa = ((CC/GDP) Jor\ CC\ pa =$$

٢- تقديرات عرض النقد استناداً إلى مؤشر (النقد المتداول / الودائع الجارية) في الأردن:

$$CC\ pa = DD\ pa * ((CC/DD) jor$$

٣- تقديرات عرض النقد استناداً إلى نسبة ١٢,٥% من الناتج المحلي وإضافة ١٠% من الاحتياطي الاستراتيجي.

ولتقريب الفجوة بين التقديرات الثلاثة، وتطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر، فإن

الدراسة ستأخذ بالمتوسط الحسابي للتقديرات الثلاثة بحيث يصبح تقديرات عرض النقد في فلسطين ٥٣٨٣ مليون دولار.

للإجابة عن التساؤل الفرعي الثالث، والذي ينص على: ما الآثار المترتبة على غياب العملة الوطنية الفلسطينية؟

الآثار المترتبة على غياب العملة الوطنية الفلسطينية

أولاً: مفهوم الإصدار النقدي: (١٩)

الإصدار النقدي في معناه هو تحويل الأصول التي تمتلكها السلطة النقدية (الذهب، العملات القابلة للتحويل، الأوراق المالية الحكومية) حسب قانون الإصدار المعد لذلك إلى أوراق نقدية وطنية بالقدر الذي يتفق مع السياسة العامة للدولة، وكما يعطي أوراق النقد الثقة اللازمة بها. وبشكل عام يتم إصدار النقد في الدول للأغراض التالية:

- ١- الإصدار الأول: وهو الإصدار الذي تقوم به الدول بعد تحقيق الاستقرار السياسي
- ٢- إدخال تحسينات على أوراق البنكنوت من خلال تقييمها جراً تمزق، أو تلف بها، أو حتى تزويرها.
- ٣- إلغاء النقود المتداولة في السوق، واستبدالها لأسباب اقتصادية وسياسية مثل ما حدث مع (إسرائيل) عام ١٩٧٥ إستبدال الليرة بالشيقل.
- ٤- المحافظة على التوازن الاقتصادي والقانوني للبلد.

ثانياً: حدود وقيود الإصدار: (٢٠)

يتوجب على السلطة النقدية وضع قيود ومحددات لعملية الإصدار وإلا بدونها تفقد السياسة النقدية مبررات وجودها، وقيامها، وحسن أدائها، وبالتالي ينبغي حدوث توازن ما بين حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وكمية النقود المصدرة حيث إن النقود المصدرة مشتقة من حجم النشاط الاقتصادي.

ثالثاً: أثر غياب العملة الوطنية على السياسة النقدية: (٢١)

يؤدي غياب العملة الفلسطينية إلى فقدان سلطة النقد القدرة على إدارة دفة السياسة النقدية، والتي تعد من أهم وظائف السلطات النقدية على الإطلاق، بما يحقق المصالح العليا للاقتصاد الفلسطيني. وإن حققت سلطة النقد نجاحاً ملحوظاً

(١٩) نصر الله عبد الفتاح، إصدار العملة الفلسطينية الواقع والأفاق، جامعة النجاح، عام ٢٠٠٠ ص ٧١.
 (٢٠) الشرفا، ياسر، أثر إصدار العملة الوطنية الفلسطينية على الجهاز المصرفي الفلسطيني، يوم دراسي، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، عام ٢٠١٣، ص ٤.
 (٢١) مقداد سامي، الآثار الاقتصادية لغياب العملة الفلسطينية ومقومات إصدارها، مقدم لليوم الدراسي، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٣.

في استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في زيادة حجم التسهيلات الائتمانية من البنوك لتصل إلى النسبة القانونية التي حددتها (٤٠%)، إلا أن غياب النقد الفلسطيني يحرم سلطة النقد من استخدام أدوات السياسة النقدية المباشرة لحفز الاستثمارات الخاصة.

١- التكاليف المرتبطة بانخفاض أسعار صرف الشيكل والدينار: (٢٢)

أ- ارتفاع معدل التضخم في فلسطين، وزيادة الديون.

ب- الودائع والديون.

ج- تأكل عائدات العمالة الفلسطينية في إسرائيل.

د- ارتفاع كلفة تبديل العملات، وانخفاض حجم الودائع.

هـ- زيادة عجز الميزان التجاري الفلسطيني.

للإجابة عن التساؤل الفرعي الرابع والذي ينص على: ما المزايا الاقتصادية لإصدار العملة الوطنية لدى سلطة النقد الفلسطينية؟

أولاً: المزايا الاقتصادية لإصدار العملة الوطنية الفلسطينية:

١- إدارة أسعار الصرف والفائدة: (٢٣)

يُمكن إصدار عملة وطنية صانعي السياسة النقدية من إدارة السيولة، وتحديد قيمة هذه العملة، ووسائل التأثير على أسعار الفائدة المحلية، وتوجيهها نحو خدمة الاقتصاد، وأيضاً العمل على استخدام أسعار الصرف للتأثير على مستويات الأسعار المحلية. وفي هذا الصدد يجب أن ندرك أن المحافظة على قيمة العملة يعتمد أساساً على سياسات مالية توافقية تسهم في تلبية متطلبات التمويل المحلي من ناحية، ودون أحداث ضغط غير ملائم على العملة المحلية من ناحية أخرى، الأمر الذي يعني أن تتم مراقبة حدود ومستويات الإقراض المطلوب للقطاع العام، وإمكانيات السيطرة عليه من البداية بشكل كامل.

وبالتالي فإن تدعيم الإطار المؤسسي للسلطة النقدية سوف يسهم في الحد من عمليات الضغط الحكومي على تمويل العجز في الموازنة العامة، وإذا حدث

(٢٢) سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، جامعة الخليل، ٢٠١٤.

(٢٣) شموط مروان، وآخرون، أسس الاستثمار، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، عام ٢٠٠٨، ص ١٤٠.

خلاف ذلك فإن القوة الدافعة لتحفيز المواطنين على اقتناء العملة الجديدة سوف يتضاءل، ويهتز الثقة بها، وبلاستقرار المالي والنقدي معاً، حيث إن المشكلة في أي نظام نقدي تكمن في قدرته على أقناع الجمهور والمتعاملين داخلياً وخارجياً بالمحافظة على قيمة مدخراتهم من هذه العملة وتعزيز الثقة فيها. (٢٤)

٢- إمكانية السيطرة على معدلات التضخم: (٢٥)

يمكن القول هنا إن وجود العملة الوطنية سيطلق يد السلطة النقدية المكبلة حالياً نحو التأثير على معدلات التضخم من خلال العلاقة الوثيقة بين نمو عرض النقد وبين التضخم، وصولاً إلى عرض نقد مستهدف يستطيع التحكم في التضخم. وبالتالي المساهمة في تعزيز سلامة القطاع المالي، والمحافظة على مستويات الاستثمار، ومعالجة العجز في الميزان التجاري، الأمر الذي يدفع نحو نمو اقتصادي مستدام، ويحقق الرفاهية للمجتمع.

٣- العمل كمقرض أخير للبنوك: (٢٦)

إن وجود العملة الوطنية سوف يعطي الحرية للسلطة النقدية نحو تفعيل دورها كمقرض أخير للبنوك مما يسهم في دعم مصداقيتها، ويعزز من دورها في حالة حدوث أزمة نقدية تهدد أحد البنوك، وبالتالي المساهمة في استقرار الجهاز المصرفي وحمايته من الأزمات العابرة.

(٢٤) Beidas, Samya and Kandil, Magda. (2005): Setting the Stage for National Currency in West Bank and Gaza: The Choice of Exchange Rate Regime, IMF, April 2005.

(٢٥) النقيب فضل، الاقتصاد الفلسطينية في الضفة وغزة، مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل، بيرزيت، ١٩٩٧، ص ١٥.

(٢٦) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، المراقب الاقتصادي، العدد ٤٢، عام ٢٠١٣.

ثانياً: الاستفادة من عوائد إصدار العملة (السينوريج): (٢٧)

من المعلوم أن الدولة المصدرة للعملة تستطيع الاستفادة من المنافع أو العوائد التي تنتج عن الأصول التي تشتريها من خلال العملة المصدرة، ويتوقف هذا العائد على كمية النقد المصدر، وعلى حجم الأرصدة من العملات الأجنبية التي تحتفظ بها السلطة النقدية لتغطية النقد المصدر وسعر الفائدة التي يمكن الحصول عليه من تلك الاحتياطات، ومعدل التضخم، ومعدل النمو الاقتصادي. وفي حالة غياب أرصدة العملات الأجنبية لدعم العملة الوطنية يمكن الحصول على هذه الإيرادات لمرة واحدة عند الإصدار تعادل كمية النقود المصدرة، مخصوصاً منها تكلفة الإصدار، وتقدر قيمة عائد الإصدار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول ذات معدلات التضخم المعتدلة في حدود ما بين (٠,٥%)، (٣,٥%). لذا فإن امتلاك العملة المحلية يعد مطلباً أساسياً لتطبيق سياسة نقدية فاعلة تسهم في نجاح إصدار تلك العملة.

للإجابة عن السؤال الفرعي الخامس: والذي ينص على ما الخيارات المتاحة للترتيبات النقدية والتصور الممكن لدى سلطة النقد الفلسطينية؟

أولاً: الخيارات المتاحة للترتيبات النقدية:

يعتقد الباحث أنه من الضروري وجود خيارات وبدائل لترتيبات نقدية جديدة تتلاءم وخصوصية الوضع الفلسطيني، للتغلب على سلبيات تداول ثلاث عملات في الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة حالة التذبذب في أسعار الصرف لهذه العملات، وتأتي أهمية هذه الترتيبات عند الشعور بوجود عوائق لإصدار النقد الفلسطيني.

وعليه يمكن طرح ترتيبات نقدية بديلة تتلاءم مع الواقع الفلسطيني ضمن إمكانياته في حال عدم إصدار العملة الوطنية ومن ضمن الخيارات والبدائل:

(٢٧) عوض عزمي، أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني، مجلة جامعة الأزهر - غزة، مجلد ١٣، العدد 81، عام ٢٠١١، ص ٢٧.

أولاً: خيار دولة الاقتصاد: (٢٨)

- ١- قامت بعض الدول بدولة اقتصادها عوضاً عن إصدار عملتها المحلية مثل ليبيريا، للثقة الشعبية والحكومية في قوة واستقرار الدولار الأمريكي، وبالتالي اعتماده كعملة تداول قانونية رئيسة لتسيير معاملاتهم الجارية والآجلة.
- ٢- يمكن تحقيق الدولة دون الحاجة لمفاوضات ومباحثات محتملة الصعوبة مع مصدري العملات ودون التسبب في اضطراب في هذه العملات، وتكون السلطة النقدية باتباع سياسة المراقبة دون اتخاذ الإجراءات. (٢٩)
- ٣- وقد تماثل الدولة لحد ما مجلس النقد من خلال عدم مقرتها في التأثير على الاقتصاد فيما يتعلق بعرض النقد وسعر الفائدة، وقد تكون مكلفة كونها تتطلب استثمارات كبيرة من العملات الأجنبية أو دفع الفوائد على اقتراض العملات الأجنبية.

وعليه يعتقد الباحث أنه لا يمكن دولة الاقتصاد الفلسطيني لعدة أسباب منها:

- ١- يتطلب اعتماد الدولار كعملة تداول رئيسية اقتصاداً قوياً ذا قدرة تنافسية وتصديرية، وتحقيق على الأقل توازن في ميزان المدفوعات لتوفير السيولة اللازمة من الدولار بشكل عادي.
- ٢- عدم توفر القدرة على توفير كميات الدولار اللازمة لتحل محل العملات المتداولة.
- ٣- الاتفاقية النقدية الموقعة مع إسرائيل تحد من إمكانية توفير أي دولارات، لأن الطلب على الشئيل في فلسطين أعلى بأضعاف من العرض عليه، مما يؤكد وجود عجز في توفير العملة الصعبة، وبالتالي عدم إمكانية تطبيق هذا الخيار.

(٢٨) نوز، نبري، خيارات السياسة النقدية لمجلس النقد الفلسطيني، ترجمة شاهر القريوتي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، عام ١٩٩٩، ص ٨.

(٢٩) تي سميت، ال، اف، العملة الفلسطينية دروس مستفادة من مجلس النقد الفلسطيني تحت الانتداب البريطاني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية، عام ١٩٩٩، ص ٣.

ثانياً: خيار اتحاد نقدي مع إسرائيل: (٣٠)

ينبع هذا البديل من العلاقة الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني من قبل إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، وخصوصاً حركة السلع والخدمات، إذ يعتبر الشيقل عملة التداول الرئيسية في غالبية المعاملات الجارية في فلسطين، بالإضافة لعملة التداول اليومي، لهذا تم طرح هذا الخيار باعتماد الشيقل الإسرائيلي كعملة تداول قانونية في فلسطين مع سحب الدينار الأردني من السوق الفلسطيني.

ولكن رغم العلاقات التجارية والمبادلات المذكورة سابقاً، وارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، هي التي بررت هذا الخيار. إلا أن هذه الخيار إذا تم تقبله سياسياً واقتصادياً، وفرض كأمر واقع، وبالتالي لا يمكن تقبله في المستقبل للأسباب التالية:

- ١- ترسيخ اعتماد الشيقل في الاقتصاد الفلسطيني يؤدي إلى زيادة التبعية الاقتصادية لإسرائيل وهذا يعني استمرار الاحتلال.
- ٢- التقلبات المستمرة في قيمة الشيقل أفقد دوره في الاقتصاد الفلسطيني كعملة ادخار، ومعاملات طويلة الأجل، وبالتالي ليس من المنطق ترسيخ الشيقل الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني بسلبياته المتعددة.
- ٣- اعتبار الشيقل الإسرائيلي عملة العدو الأول لفلسطينيين تؤثر على نفسية السكان في اعتماده على المدى البعيد كعملة تداول رسمية، بالرغم من استخدامه من قبل المواطنين في الفترة الحالية، بسبب طبيعة المعاملات وسهولة الحصول عليه بمصادره المختلفة.

(٣٠) نصر الله، عبد الفتاح، إصدار العملة الفلسطينية - الواقع والأفاق، مصدر سبق ذكره، علم ٢٠٠٠، ص ١٥٠.

ثالثاً: خيار اتحاد نقدي مع الأردن:

ينطلق هذا البديل من العلاقة التاريخية الوثيقة بين الشعبين الفلسطيني والأردني، والرابطة السياسية والاقتصادية بينهما، وبالأخص حركة رؤوس الأموال من خلال البنوك، التي أدت إلى تعميق ثقة الفلسطينيين بالعملة الأردنية، مما جعل من هذه العملة أداة سهلة للتداول بالنسبة للفلسطينيين.

ومن الأمور التي أدت إلى زيادة ثقة الفلسطينيين بالدينار الأردني، ما حدث في الثمانينات، إذ شهد الشقل الإسرائيلي انخفاضاً كبيراً في قيمته بسبب التضخم، وعليه يمكن لسلطة النقد الفلسطينية اختيار الدينار الأردني كعملة تداول قانونية في فلسطين، وبالتالي اعتماده عملة للبلدين مؤقتاً، وذلك في ظل وجود بعض العوامل المشجعة مثل التقارب الجغرافي بين البلدين، والثبات النسبي في سعر صرف الدينار.

ولكن يبقى هذا البديل صعب التطبيق للأسباب التالية:

- ١- الانفصال الاقتصادي بين البلدين يعرقل قيام اتحاد نقدي، رغم أن العملة المتداولة في فلسطين هي الدينار الأردني.
- ٢- يمكن أن يقام اتحاد نقدي في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فنتيجة بعدها عن الضفة نتيجة الفصل، فمن الصعب تطبيقه.
- ٣- كون الترتيبات النقدية مع الأردن تكون على حساب العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل، ولا يمكن فصلها خلال فترة وجيزة، وخصوصاً إيرادات الجمارك والرسوم التي تجبي من خلال إسرائيل، وعائدات العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة لحركة التجارة مع إسرائيل، التي تستوفي بالشقل بكميات كبيرة، والتي يصعب تحويلها لعملات أجنبية في ظل اعتماد الدينار الأردني.

رابعاً: خيار الجنيه الفلسطيني الحسابي: (٣١)

خيار استخدام الجنية الفلسطيني كوحدة حساب لا يتطلب توفر احتياطي نقدي ولا طباعة العملة ولا يشكل خرقاً للاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل أو غيرها، فكل ما في الأمر توحيد المعيار، فبدلاً من قيام مؤسسات السلطة الوطنية والشركات المساهمة العامة والخاصة بنشر ميزانيتها بعملات مختلفة، فإن كافة الميزانيات والحسابات الرسمية والعامة والخاصة يتم نشرها مقومة بالجنية الفلسطيني الحسابي.

وعليه يكون الهدف منه تسوية المعاملات والمقاصة بين العملات الثلاث المتداولة بالعملة الجديدة، وذلك من أجل تقريب الفروق بين أسعار صرفها، كما استخدام الجنيه الفلسطيني الحسابي كمرحلة أولى قبل إصدار العملة سوف يساهم في توفير الثقة في العملة الجديدة، وهناك أسس ومعايير اقتصادية يجب أن يتم الاستناد إليها، ولتحديد القيمة الحسابية للعملة من أهمها: (٣٢)

١- كمية النقد المتداول من العملات المختلفة في الاقتصاد الفلسطيني.
٢- الناتج المحلي الإجمالي للدول المقترحة إدخال عملاتها في سلة العملات النقدية.

٣- معدل التضخم السنوي للدولة المشاركة عملاتها في سلة التقييم.

٤- إجمالي صادرات الدول المشاركة في سلة العملات.

خامساً: خيار بقاء الترتيبات النقدية الحالية:

سمحت الترتيبات النقدية المتفق عليها في اتفاقية باريس الاقتصادية ، والاتفاقية الاقتصادية مع الأردن بتداول الدينار الأردني ، والشيل الإسرائيلي ، بالإضافة إلى الدولار الأمريكي في الاقتصاد الفلسطيني ، وهذا يعطي المواطن تفضيل في اختيار العملة المناسبة والمستقرة لمعاملاتهم من خلال هذه العملات ، وعدم فرض عملة معينة تعود بالخسائر على الاقتصاد ، وهذا ما حدث بعد تخفيض سعر صرف الدينار الأردني بالنسبة للدولار والشيل في أواخر الثمانينات

(٣١) مجلة البنوك في فلسطين، مجلة شهرية متخصصة في الشؤون المصرفية، العدد الأول، يونيو ١٩٩٦.

(٣٢) مجلة البنوك في فلسطين، مرجع سابق، ص ١٠.

، وبالتالي يعتبر استمرار الترتيبات النقدية الحالية هو الخيار الأوفر حظاً في اتباعه ، ولكن ضمن اتفاقيات جديدة تأخذ بعين الاعتبار الآتي :

١-التسيق المسبق لأي سياسة يتم اتخاذها سواء من البنك المركزي الأردني، أو بنك إسرائيل للتأثير على عملاتها.

٢-المطالبة بحصة فلسطين من عوائد الشيفل والدينار المتداولة في فلسطين، وهي خسائر مباشرة من مواردنا الاقتصادية لحساب الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الأردني.

التصور الممكن لدى سلطة النقد الفلسطينية:

يعتقد الباحث أن التصور الممكن للعمل به لدى سلطة النقد الفلسطينية فيما يتعلق بالمرحلة الحالية هو الإبقاء على الترتيبات النقدية الحالية فيما يتعلق بالعملات المتداولة في الأراضي الفلسطينية مع إمكانية طرح العملة الحسابية تمهيداً لإصدار العملة الوطنية في الوقت المناسب، وعدم البدء في أي إجراءات تتعلق بإصدار العملة الفلسطينية في الوقت الحالي.

ويرى الباحث أنه وفي ظل وجود اقتصادي قوي ووجود حكومة موحدة، هذا يتطلب إجراءات صك العملة وبالتالي يتوجب على سلطة النقد الفلسطينية التحضير لإصدار العملة الفلسطينية الحسابية لتوحيد الحسابات الرسمية لدى المؤسسات الرسمية، تمهيداً لإصدار العملة الفلسطينية، وهذا هو الخيار الأفضل من وجهة نظر الباحث، نظراً لأن الدخول في أي ترتيبات بديلة تم توضيحها ضمن البدائل النقدية، سوف يكون أصعب من عملية إصدار العملة الفلسطينية.

خلاصة:

يعتبر إصدار عملة وطنية أحد رموز السيادة ومعيار التعبير عن الهوية الفلسطينية ، كما أن هناك أهمية اقتصادية وسياسية لإصدار العملة الفلسطينية ، وضرورة تداول عملة وطنية بدل العملات الأجنبية المتداولة، لدورها وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني مهما تأجل قرار الإصدار ، حتى تحقيق متطلبات الإصدار والمحافظة على قيمتها ، ومن هنا لا بد من تشكيل فريق للتفاوض مع الدول صاحبة العملات المتداولة وأن تكون سلطة إصدار العملة سلطة نقدية

مستقلة لها صلاحيات ومضمونة ضمن القانون ، وتعتمد نظام سعر الصرف الثابت وأن ترتبط العملة في البداية بسلة من العملات .

ومن هنا يمكن اتباع تدرج في عملية الإصدار ووفق السيناريوهات التي تم عرضها فإن النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي قدر بحوالي ١١٨٠ مليون دولار لعام ٢٠١٣، وكان عرض النقد (M1) حوالي ٥٣٨٣ مليون دولار .

إن التصور الممكن هو إصدار الجنيه الفلسطيني الحسابي حتى يتم إصدار العملة في الوقت المناسب للحفاظ على قيمتها، وأيضاً الترويج لهذه العملة على جميع المستويات، وأن تكون سلطة النقد الفلسطينية والسلطة الفلسطينية على قدر المسؤولية بأن أي خيار كبديل عن إصدار النقد الوطني سوف يكون مكلف أكثر من إصدار العملة الفلسطينية.

النتائج:

١-إن الاتفاقيات النقدية الموقعة مع كل من إسرائيل والأردن أجلت النقاش في عملية إصدار عملة فلسطينية، وهذا يعني أن من حق الفلسطينيين إصدار عملة وطنية تسهم في التنمية الاقتصادية، وتعالج الاختلالات في القطاعات الاقتصادية والنقدية.

٢-أثر غياب العملة الوطنية سلباً على الاقتصاد الفلسطيني بمؤشراتته المختلفة سواء أكانت نقدية، أو مالية، أو اقتصادية، وتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر كبيرة نتيجة لغياب العملة الوطنية واستخدام العملات المختلفة في التداول، ولا سيما الشئيل الإسرائيلي الذي كبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر مباشرة، قدرها الجانب الإسرائيلي بحوالي ٤٠٠ مليون دولار سنوياً.

٣-إن غياب العملة الوطنية أدى إلى فقدان الدولة لعائد الإصدار (السنوريج)، ويقدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية والبنك الدولي خسارة الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن غياب ريع الإصدار من ٢%-٥% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويقدرها الباحث بالمتوسط حوالي ١٥٠ مليون دولار سنوياً.

٤- يتطلب نجاح إصدار نقد وطني بناء اقتصاد قوي وفعال، قادر على التغلب على الصدمات، ومواجهة الهزات والتقلبات الاقتصادية، وهذا يعد من أهم مقومات نجاح إصدار العملة الوطنية.

٥- يعد توقيت إصدار العملة الفلسطينية عاملاً مهماً، حيث يعتمد على مدى تحقيق المتطلبات الأساسية التي تدعم وتؤثر على أداء العملة، ومدى توفرها حتى تكون عملية إصدار العملة الوطنية ناجحة، وتكتسب الثقة والمصداقية، لأن المهم ليس إصدار العملة، بل القدرة على الحفاظ على قيمتها.

٦- كما توصلت الدراسة إلى إمكانية إصدار ما يعادل ٥٥٧٧ مليون دولار بالعملة الوطنية لتغطية رواتب الموظفين الحكوميين، وهذا متوسط تقديرات عرض النقد استناداً إلى السيناريو الأول والثاني، أما السيناريو الثالث فإن تقديرات عرض النقد بلغ ٥٠٠٠ مليون دولار مع أهمية ربط العملة بالدولار الأمريكي.

التوصيات:

١- التفكير جيداً في عملية إصدار عملة وطنية، ونعتقد أن الوقت ملائم لذلك، حيث إن تجارب الدول أثبتت ذلك، وتم إصدار عملة قبل الاستقلال النهائي عن الاحتلال.

٢- يتوجب على السلطة الفلسطينية بلورة سياسة اقتصادية ونقدية مستقلة حتى لو أدى هذا إلى التخلي تدريجياً عن اتفاقية باريس الاقتصادية التي تفرض على السلطة الفلسطينية اتحاداً جمركياً، باستخدامها الشيقل الإسرائيلي في التعاملات التجارية والنقدية.

٣- ضرورة تنمية وتطوير سوق فلسطين المالي، ووضع قوانين وأنظمة لحماية هذا السوق، والذي بدوره يسهم في عملية الإصدار، ويؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

٤- ضرورة توعية الجمهور الفلسطيني خطورة التعامل بالعملات الثلاث، وتحديد الدولار الأمريكي والشيقل الإسرائيلي.

٥- يفضل قبل البدء في عملية الإصدار الفعلي أن يسبقها إصدار الدينار الفلسطيني الحسابي، حتى تتوفر العوامل السياسية والاقتصادية لإصدار العملة، وأيضاً المحافظة على قيمتها أمام العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي.

٦-مطالبة إسرائيل بدفع المستحقات الناجمة عن عائد الاستثمار لاستخدام الشيفل في أراضي السلطة الفلسطينية منذ عام ١٩٩٦، والمقدرة بحوالي ٥٤,٦ مليون دولار سنوياً.

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب والتقارير والدوريات والرسائل العلمية

- ١-إسماعيل، حسن محمد، محددات إصدار عملة وطنية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر ملامح من النتائج النقدي الفلسطيني، القاهرة ، عام ١٩٩٩.
- ٢-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية السنوية بالأسعار الثابتة، رام الله، ٢٠١٣.
- ٣-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير مسموح القوى العاملة، رام الله ، ٢٠١٤.
- ٤-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، القدس، عام ٢٠١٤.
- ٥-الحاج طارق، القيمة الاقتصادية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، الأردن، عام ٢٠٠٨.
- ٦-السلطة الفلسطينية، بروتوكول باريس الاقتصادي (المادة الخامسة)، رام الله، عام ١٩٩٤.
- ٧-الشرفاء، ياسر، أثر إصدار العملة الوطنية الفلسطينية على الجهاز المصرفي الفلسطيني، يوم دراسي، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، عام ٢٠١٣.
- ٨-النجيب فضل، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة وغزة، مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل، بيرزيت، عام ١٩٩٧.
- ٩-الجيبي حسين، وآخرون، تحليل وتقييم المشاريع، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، عام ٢٠١٤.
- ١٠-تي سميث ، ال ، ا ف ، العملة الفلسطينية دروس مستفادة من مجلس النقد الفلسطيني تحت الانتداب البريطاني ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر النظام النقدي الفلسطيني ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، عام ١٩٩٩.

- ١١- جبر هشام، إدارة المصارف، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، عام ٢٠٠٨.
- ١٢- دوز ، نيري ، خيارات السياسة النقدية لمجلس النقد الفلسطيني ، ترجمة شاهر القريوتي ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، عام ١٩٩٩.
- ١٣- سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، جامعة الخليل ، عام ٢٠١٤.
- ١٤- سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله ، عام ٢٠١٣.
- ١٥- سلطة النقد الفلسطينية، والبنك المركزي الأردني، التقارير السنوية، رام الله، عام ٢٠٠٩-٢٠١٣.
- ١٦- شموط وآخرون، أسس الاستثمار، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، عام ٢٠٠٨.
- ١٧- صبيح، ماجد، الاقتصاد الفلسطيني، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، عام ٢٠١٠.
- ١٨- عطا الله، محمد، استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية، جامعة الخليل، رام الله، عام ٢٠١٤.
- ١٩- عوض عزمي، آفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني، مجلة جامعة الأزهر - غزة، مجلد ١٣، العدد I (B)، عام ٢٠١١ .
- ٢٠- مجلة البنوك في فلسطين، مجلة شهرية متخصصة في الشؤون المصرفية، العدد الأول، يونيو، عام ١٩٩٦.
- ٢١- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، معدلات البطالة في فلسطين، رام الله، عام ٢٠١٤.
- ٢٢- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، المراقب الاقتصادي، رام الله، العدد ٤٨، عام ٢٠١٤.

- ٢٣-مقداد، سامي، الآثار الاقتصادية لغياب العملة الفلسطينية ومقومات إصدارها، مقدم لليوم الدراسي، الجامعة الإسلامية، غزة، عام ٢٠١٣.
- ٢٤-نصر الله، عبد الفتاح، إصدار العملة الفلسطينية الواقع والآفاق، جامعة النجاح، عام ٢٠٠٠.
- ثانياً: المواقع الالكترونية:

<http://www.pcbs.gov.ps/portals/-Rainbow/Documents/a-naexpcrr-1994-2013.html>

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- 1-Arnon, A. and Spivak .A. (1995) Aseigniorge Perspective on the Introduction of Palestinian Currency, Discussion Paper.
- 1- Hanke, Steve H.and Kurt , Schule .(1991):Currency Board for Developing Countries :A Handbook : an International Center Economic Growth Pubication , ICS PRESS, San Francisco , CA. 1994.
- 2- Axilod , Stephen H. (1999):Financial Systems , Regulation , and Monetry Policy Application in Palestine , Cairo , October 1999.
- 4- Kopcke , Richard W.(1999) :Currency Boards “Once and Future Monetary Regimes “ , conference of The features of the Palestinian monetary system , Cairo, October 1999.
- 5-Beidas,Samya and Kandil, Magda.(2005):Setting the Stage for National Currency in West Bank and Gaza : The Choice of Exchange Rate Regime , IMF, April 2005.